

تحرك عاجل

مقاضاة محام أمام محكمة عسكرية

في 2 مارس/آذار 2022، سُجن المحامي البارز عبد الرزاق الكيلاني، رئيس نقابة المحامين التونسية السابق، بأمر من المحكمة العسكرية. وتأتي ملاحته القضائية على خلفية مشادة كلامية وقعت في 2 جانفي/كانون الثاني 2022 مع ضباط شرطة منعوه من الدخول إلى مستشفى لزيارة موكله المُحتجز تعسفياً، وزير العدل الأسبق نور الدين البحيري. ويُتهم الكيلاني بالإخلال بالراحة العامة وهضم جانب موظف عمومي والتسبب في توقف فردي أو جماعي عن العمل. ويواجهه عقوبة السجن لما يصل إلى سبعة أعوام، حال إدانته. ويجب على السلطات الإفراج عن عبد الرزاق الكيلاني على الفور وإسقاط التهم الزائفة الموجهة ضده، وكذلك إنهاء مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

طريق حلق الوادي،

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: [@TnPresidency](#)

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

نود أن نعرب عن بالغ قلقنا بشأن الاحتجاز التعسفي للمحامي عبد الرزاق الكيلاني ومقاضاته أمام المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة؛ فلا ينبغي أبداً محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، بموجب القانون الدولي، الذي صادقت عليه تونس. وإضافة إلى ذلك، يُعد احتجاز الكيلاني اعتداءً على الحق في التمثيل القانوني، إذ لم يُمنَع فقط من رؤية موكله، بل أيضاً يُلاحق قضائياً لمحاولته ذلك.

وفي 21 جانفي/كانون الثاني 2022، اتهم وكيل النيابة العسكرية عبد الرزاق الكيلاني بالمشاركة في تجمع من شأنه الإخلال بالراحة العامة وهضم جانب موظف عمومي والتسبيب في توقيف فردي أو جماعي عن العمل، بموجب الفصول 79 و 125 و 136 بالترتيب من المجلة الجزائية. وتستند هذه التهم إلى تعليقات وجّهها عبد الرزاق الكيلاني إلى ضباط شرطة منعوه، في 2 جانفي/كانون الثاني 2022، من الدخول إلى مستشفى الحبيب بوقطفة بدميّنة بنزرت، التي تقع في شمال تونس العاصمة، لزيارة موكله، وزير العدل الأسبق نور الدين البحيري الذي نقلته السلطات إلى المستشفى، بعد اعتقاله التعسفي بأيام. وراجعت منظمة العفو الدولية مقطع فيديو مصوّراً لواقعة، ولم تجد أن تصرفات الكيلاني أو عباراته تشكّل أي تهديد أو تحريض على العنف أو تسبّب في عرقلة عمل الشرطة، بل كان يدعوه في الفيديو ضباط الشرطة إلى أن يحترموا القانون، وألا يعرّضوا أنفسهم لملاحقة قضائية محتملة بسبب اتّباعهم ما اعتبره أوامر غير مشروعة لمنعه من الوصول إلى موكله.

وفي جلسة انعقدت في 2 مارس/آذار 2022، أمر قاضي تحقيق لدى المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة بوضع عبد الرزاق الكيلاني في سجن المرناقية، إلى حين إجراء تحقيقات إضافية ومحاكمته المحتملة. ويواجه عقوبة السجن لما يصل إلى سبعة أعوام، في حال إدانته.

وتُعتبر مقاضاة عبد الرزاق الكيلاني أمام محكمة عسكرية انتهاكاً للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه تونس. وتنص هذه المادة على ضمان حق كل فرد في "أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون". وعلاوة على ذلك، فإن ملاحقة القضائية على هذا النحو حيث تقوّض حقوقه في حرية التعبير وحقه في ممارسة مهنته بصفته محامياً يحاول الوصول إلى موكله.

ونحثكم على ضمان الإفراج عن عبد الرزاق الكيلاني وإنهاء ملاحقة القضائية على الفور. وندعو السلطات التونسية أيضاً إلى التوقف نهائياً عن مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

عبد الرزاق الكيلاني محام، ورئيس سابق لنقابة المحامين التونسية، وزعيم سابق مسؤول عن علاقات الحكومة مع البرلمان بين عامي 2011 و2013، وكان سفير تونس لدى الأمم المتحدة بجنيف بين 2013 و2014؛ وهو أحد أعضاء فريق الدفاع القانوني عن نور الدين البحيري، وزير عدل سابق وأحد كبار مسؤولي حزب النهضة، واحتجزته السلطات تعسفياً لمدة 67 يوماً قبل الإفراج عنه دون توجيه أي تهمة إليه في 7 مارس/آذار 2022. وقد حُرم من حقه في الوصول إلى محامييه في أثناء فترة احتجازه.

اعتقلت السلطات نور الدين البحيري خارج منزله بتونس العاصمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، وأخذته إلى مكان مجهول. واتصلت زوجته، سعيدة العكرمي، التي تعمل محامية أيضاً وشهدت واقعة اعتقاله، بزملائها من المحامين على الفور لمساعدتها، ثم بدأ عبد الرزاق الكيلاني تنسيق عمل فريق الدفاع القانوني عن البحيري.

وفي 2 جانفي/كانون الثاني 2022، توجه عبد الرزاق الكيلاني وزوجة نور الدين البحيري، مع محامين آخرين، إلى مستشفى الحبيب بوقطفة، بمدينة بنزرت، بعدما علموا بأن السلطات نقلته إلى هناك، وحاولوا الدخول إليه لزيارته. وذكر الكيلاني والعكرمي لمنظمة العفو الدولية كيف منع أفراد الشرطة المنتشرون خارج المستشفى العكرمي من الدخول لرؤية زوجها، ما لم تتوافق على توقيع وثيقة لم تطلع على محتوياتها، بينما منعوا الكيلاني من الدخول لمقابلة البحيري منعاً مطلقاً.

وقال عبد الرزاق الكيلاني لأفراد الشرطة إنهم قد يعرضون أنفسهم للملاحقة القضائية، بمنعه من الدخول إلى المستشفى، مقارناً موقف ضباط أمن يحاكمون لارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في عهد الرئيسين الأسبقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، أمام الدوائر المتخصصة للعدالة الانتقالية التي أنشئت بعد ثورة 2011 التي أطاحت بالرئيس بن علي. وصوّرَت المشادة الكلامية بينه وبين الضباط بالفيديو ونشرت على موقع التواصل الاجتماعي في [مقطع فيديو](#) أكد الكيلاني لمنظمة العفو الدولية أنه يظهر ما دار مع أفراد الشرطة خارج المستشفى.

وكان الكيلاني يقول في مقطع الفيديو ما يلي لأحد أفراد الشرطة: "العرض في روحك للخطر، وعائلتك، ومستقبلك. بش يسد عليك أنت شرف الدين [هل سينفعك وزير الداخلية توفيق شرف الدين؟]، إلي هو مع الأسف طلع ما يفهم حتى كعبه [لا يفهم شيئاً] في القانون، أو قيس سعيد بش يسد عليك؟ [هل سينفعك

الرئيس قيس سعيد؟]. وأردف قائلاً: "أنا والله نتألم، نبكي على البلاد، نبكي على البلاد. عَنَا دستور، عملنا أحسن دستور في العالم، وهو [في إشارة إلى الرئيس سعيد على ما يبدو] يقول شوليقه [خرقة]، ردوا شوليقه. يقول الدستور الأمن جمهوري، والجيش جمهوري، والأمن يلزم نفس المسافة من الناس الكل [...] أنت بالقانون [...] ما تتجمّش تمنع مواطن إلا ما يقل مدیر السبیطار [لا تستطيع منع أحد من دخول المستشفى إلا بأمر من مدیر المستشفى]". وفي 3 جانفي/كانون الثاني، صرّح وزير الداخلية توفيق شرف الدين في [مؤتمر صحفي تليفزيوني](#) بأن تصريحات أحد الأفراد أمام المستشفى قد تُشكّل أساساً توسيع ملاحقة القضاية أمام محكمة عسكرية، في إشارة واضحة إلى عبد الرزاق الكيلاني.

ويمنح القانون التونسي المحاكم العسكرية صلاحية مقاضاة المدنيين في بعض الأحوال، ومن بين ذلك الجرائم المنصوص عليها في المجلة الجزائية، التي تُرتكب ضد أفراد الأمن في ظروف محددة، وفقاً للفصل 22 من قانون عدد 70 لعام 1982 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي.

ويُعد التمثيل القانوني ركناً أساسياً لحقوق المحاكمة العادلة، على النحو المكتوب في المعاهدات التي صدقت عليها تونس، وتشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين، يجب أن تكفل الحكومات للمحامين "القدرة على أداء جميع وظائفهم المهنية بدون تخويف أو إعاقة أو مضائق أو تدخل غير لائق".

ولا تقي المحاكم العسكرية في تونس بمتطلبات الاستقلالية، إذ أن رئيس الجمهورية القول الفصل في تعيين قضاة تلك المحاكم ووكلاه النيابة لديها. ويكون أيضاً وكيل الجمهورية الذي يرأس القضاء العسكري، وكذلك جميع وكلاء النيابة بالمحاكم العسكرية، الذين يلعبون دوراً محورياً في مُباشرة الإجراءات القضائية، أفراداً عاملين في الجيش يخضعون لإجراءات النظام العسكري، ما يجعلهم تحت تأثير السلطة التنفيذية، نظراً إلى أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب الدستور التونسي.

ومنذ أن تولى الرئيس سعيد سلطة البلاد في 25 جويلية/تموز 2021، تُجري المحاكم العسكرية التحقيقات مع مدنيين، تضمنوا صحيفياً ومدوّناً وسياسيين معارضين، وتلاحقهم قضائياً على نحو متزايد.

يمكنكم أيضاً استخدام أي لغة أخرى تريدونها

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 13 ماي/أيار 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عبد الرزاق الكيلاني (صيغ المذكر)